

## غزة تغير قواعد اللعبة

## طلال عوكل\*

## بعد عدوان "عمود سحاب"...

## قطاع غزة إلى أين؟

الإسرائيلية التي كانت تنتظر صراعاً فلسطينياً داخلياً يؤدي إلى ما أدى إليه من انقسام فلسطيني لم يجد الفلسطينيين حتى الآن سبيلاً لإنهائه ومعاودة تشكيل وحدتهم على أسس جديدة.

وقد يعتقد البعض أن قرار الانقسام جاء بفعل فلسطيني محض، وعلى خلفية عدم تسليم حركة "فتح" بنتائج انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، والتي جاءت لمصلحة حركة "حماس"، غير أن هذا الاستنتاج لا يداني الحقيقة ما لم يتم الاعتراف بالدور المباشر والمتعمد الذي أدته إسرائيل سواء من حيث تحضير الميدان، أو من حيث سيرورة الأحداث أو صيرورتها إلى ما انتهت إليه. وفي وقت لاحق لوقوع الانقسام في ١٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٧، عندما سيطرت حركة "حماس" على السلطة في قطاع غزة،

الذي شنته **العدوان** إسرائيل على قطاع غزة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، واستمر ثمانية أيام، لم يخرج عن توقعات المواطن الفلسطيني، ولا القيادات السياسية، إذ دأبت إسرائيل على التعامل مع قطاع غزة، منذ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، على أنه حقل تجارب، وإن كانت الحكومة الإسرائيلية اتخذت في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧ قراراً بالتعامل مع القطاع ككيان معادٍ.

وفي الواقع، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، والتي راوحت بين العدوان العسكري والحصار، تستهدف تنفيذ خطة الفصل التي بدأت بقرار شارون إعادة الانتشار وتفكيك ١٩ مستعمرة في القطاع، بعيداً عن المفاوضات، أو التنسيق مع السلطة الفلسطينية، وذلك لأغراض لم تخفيها الحكومة

\* كاتب ومحلل فلسطيني.

الفلسطيني الذي يهدد وحدته السياسية ونسيجه الاجتماعي وحقوقه الوطنية ومستقبل كفاحه.

لكن ماذا أرادت إسرائيل من وراء خطة الفصل أو الانسحاب أحادي الجانب الذي نفذته في قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥، وفي أي سياق يمكن فهم السلوك العدواني الإسرائيلي العسكري المتواصل على القطاع؟

أولاً: التخلص من مسؤولياتها كدولة احتلال تجاه قطاع غزة، بما في ذلك مسؤولياتها القانونية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية، وكذلك التخلص من الأعباء الأمنية الناجمة عن استمرار احتلالها "عش الدبابير" كما سمّاه يتسحاق رابين.

ثانياً: استنزاف طاقة الفلسطينيين في الصراع الداخلي، وإيجاد الأوضاع الملائمة لقيام نظام سياسي أو كيان في القطاع تسيطر عليه حركة "حماس"، ونظام آخر منفصل في الضفة الغربية تسيطر عليه حركة "فتح".

ثالثاً: إن الانقسام المتحقق الذي يعاني جرائه الفلسطينيون يوفر لإسرائيل الذريعة لإظهار السلطة ومنظمة التحرير بقيادة الرئيس محمود عباس على أنها لا تمثل الفلسطينيين، وأنها لا تصلح شريكاً لإسرائيل في أي عملية سلام.

رابعاً: استمرار الانقسام الفلسطيني يوفر لإسرائيل فرصة نموذجية لتدمير أي إمكان لتحقيق رؤية الدولتين، وتمهيد الأوضاع لتكثيف استيطانها، وتهويدها للقدس، في مسار تطبيق "خطة الانطواء" في الضفة الغربية، والتي تفترض انسحاباً أحادي الجانب من نحو ٤٠٪ من الضفة، وإلقاء المفاتيح مرة أخرى

أدلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس بتصريح يقول فيه "إن هذا الانقسام يشكل الإنجاز التاريخي الثالث لإسرائيل بعد إنجاز قيامها في سنة ١٩٤٨، وانتصارها في حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧".

## خلفيات العدوان

منذ تأليف الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة القيادي في حركة "حماس" إسماعيل هنية، في إثر فوز الحركة بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، شنت إسرائيل أربعة اعتداءات كبيرة على قطاع غزة: "أمطار الصيف" في حزيران / يونيو ٢٠٠٦؛ "شتاء ساخن" في شباط / فبراير ٢٠٠٨؛ "الرصاص المسبوك" في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨؛ "عمود سحب" في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢؛ وكانت حملة "الرصاص المسبوك" أكثرها دموية ووحشية.

غير أن الأمر لم يقتصر على تلك الحملات العدوانية الكبيرة، إذ لم تتوقف عمليات القصف والتوغلات والاعتداءات والاعتداء على المزارعين والصيادين في ظل حصار محكم، الأمر الذي جعل المواطن الفلسطيني يعتقد أنه قد يتعرض لعدوان عسكري كبير في أي وقت، وخصوصاً أن الفلسطينيين كانوا يقرأون على نحو صحيح المؤشرات التي تسبق أي عدوان كبير. وفي هذا الإطار أستطيع المجازفة بالقول إن المواطن الفلسطيني يتمتع بحصانة التعايش مع الطبيعة العدوانية لدولة إسرائيل، وإنه يُظهر دائماً قدرة فائقة على الصمود، أكثر من قدرته على احتمال استمرار الانقسام

في الشارع، على غرار ما وقع بداية في قطاع غزة.

### عدوان "عمود سحب"

بين تهدة الأمر الواقع التي أعقبت عدوان "الرصاص المسبوك" في نهاية سنة ٢٠٠٨، وعدوان "عمود سحب" في ١٤/١١/٢٠١٢، لم تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد القطاع، بما في ذلك اغتيال قيادات وكوادر من المقاومة، الأمر الذي ولد لدى المواطنين شعوراً بأنهم يعيشون حالة حرب مستمرة عليهم أن يتكيفوا مع متطلباتها.

ويرمي السلوك العدواني الإسرائيلي إلى إحداث مناخ نفسي لدى السكان في القطاع مختلف عن المناخ الذي يعيشه سكان الضفة، وربما يدفعهم مع مرور الوقت إلى طلب الخلاص والتعايش مع واقع الانفصال الذي قد يشكل حبل الخلاص من تبعات العدوانية الإسرائيلية، وخصوصاً في ضوء تراجع إمكان تحقيق رؤية الدولتين، وفي ضوء التعامل الإسرائيلي المختلف مع سكان الضفة الغربية.

وفضلاً عن أن إسرائيل كانت توفر السبب لردات أفعال فلسطينية على انتهاكاتها، توظفها وقتما تشاء لتصعيد عدوانها، وبما يؤدي في الوقت ذاته غرض تعميق خطاب وواقع التمايز بين مشروع حركة "حماس" التي تتبنى المقاومة، ومشروع "فتح" في الضفة التي تتبنى المفاوضات، والعمل السياسي والشعبي، فإنها وفرت أيضاً الأسباب والمبررات لتكريس القبضة الأمنية لحركة "حماس" على القطاع، وضبط سلوك المقاومة بدعوى تجنّب إعطاء إسرائيل

ذرائع لارتكاب العدوان، وتجنّب سكان القطاع دفع مزيد من الأثمان الباهظة. وبصورة عامة استهدفت إسرائيل من وراء اعتداءاتها المستمرة، دفع القطاع عبر إجراءات معينة ومتدرجة، إلى تقبل الحلول التي تلجأ إليها حكومة "حماس" لتوفير حاجات السكان، حتى لو كان ذلك بمزيد من الإجراءات الاستثنائية التي تدفع القطاع نحو الاعتماد المتدرج على مصر.

وفي هذا السياق، لم تكن إسرائيل لتمانع أن تنجح حكومة "حماس" في فرض أمر واقع أو عبر اتفاق مع مصر، لاستبدال معبر رفح بالأنفاق، كمعبر تجاري، علاوة على كونه معبراً لتسهيل مرور المسافرين. ولم يكن ذلك بسبب مخاوف إسرائيل من أن تشكل الأنفاق وسيلة لتهريب الأسلحة والمعدات القتالية إلى داخل قطاع غزة، وإنما لأن إسرائيل وظفت هذه المخاوف لاستبدال باطن الأرض بظاهرها.

إن الفلسطينيين، مواطنين ومسؤولين، يدركون تماماً أبعاد ما تفعله وتخطط له إسرائيل، غير أنهم لا يملكون القدرة والآليات التي تساعدهم على تجاوز ذلك، فقد أصبحت إسرائيل تتحكم إلى حد كبير، في خيارات الناس، وهي قادرة على فرض مزيد من الوقائع التي تركز الانقسام، وتوفر ديناميات دفع القطاع نحو الاعتماد على مصر.

### تداعيات عدوان "عمود سحب"

#### ١ - التداعيات الاقتصادية

قبل وقوع العدوان كان أمير قطر

وفضلاً عن الخسائر غير المباشرة، وغير المنظورة، التي لحقت بالقطاع الخاص أو السكان، وأساساً، فإن قطاع غزة، لا يزال يعاني آثار الخسائر الباهظة التي تكبدها بسبب عدوان "الرصاص المسبوك"، الأمر الذي يعني أن عدوان عملية "عمود سحب" عمق الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي يعانيها السكان أصلاً.

وفي مقالة للخبير والمحلل الاقتصادي، ماهر تيسير الطباع، بعنوان: "حصار اقتصاد قطاع غزة خلال عام ٢٠١٢"، يسجل أنه جزاء استمرار الحصار وإغلاق المعابر التجارية للعام السادس على التوالي، فإن معدلات البطالة التي بلغت نسبتها ٤٨,٨٪ قد ارتفعت، ويضيف أنه بحسب مركز الإحصاء الفلسطيني، فإن عدد العاطلين عن العمل (وفق تعريف منظمة العمل الدولية) بلغ نحو ١٢٠ ألف شخص خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٢، بنسبة ٣١,٩٪، أي بزيادة مقدارها ٣,٥٪ من ناتج الربع الثاني لسنة ٢٠١٢، والتي بلغت ٢٨,٤٪، وأن من المتوقع ارتفاعها في الربع الرابع لسنة ٢٠١٢، جزاء تداعيات الحرب الأخيرة على غزة، كما ارتفعت نسبة البطالة بين الخريجين ممن يحملون شهادة الدبلوم والبكالوريوس لتصل إلى ٧٥,٥٪ في التخصصات كافة. وبعد عدوان "عمود سحب"، واتفق التهدة الذي تم توقيعه بواسطة مصرية، امتنعت إسرائيل من إعادة فتح وتنشيط أي معبر من المعابر المغلقة، لكنها زادت معدلات المرور التجاري من خلال معبر كرم أبو سالم.

على صعيد آخر، لم تستجب مصر

الشيخ حمد بن خليفة آل الثاني قد زار قطاع غزة، وأعلن من هناك بدء مرحلة إعادة اعمار القطاع، وقرر تخصيص نحو ٤٠٠ مليون دولار، لتنفيذ جملة من المشاريع، غير أن عملية إعادة الأعمار تفتقر إلى المواد الخام التي ظلت إسرائيل تمنع وصولها إلى القطاع تحت طائلة الحصار الذي تفرضه منذ سنة ٢٠٠٦. والحال نفسها تنطبق على أزمة الكهرباء التي يعانيها سكان قطاع غزة منذ زمن، والسبب يعود إلى عدم توفر السولار الصناعي لمحطة توليد الكهرباء بصورة منتظمة، وعدم توفر قطع الغيار للمحطة التي تعرضت للقصف خلال عدوان سابق.

وكانت إسرائيل قبل ذلك قد أغلقت جميع المعابر الحدودية بين القطاع والأراضي التي تحتلها منذ سنة ١٩٤٨، وبين ٧ معابر، أبقى على معبر إيرز لدخول الأفراد، ومعبر كرم أبو سالم على مثلث الحدود المصرية - الإسرائيلية مع القطاع لدخول البضائع.

#### - الخسائر المادية الإجمالية:

عرضت الحكومة المقالة في قطاع غزة، عبر ممثلين عن لجان فنية شكلتها عدة وزارات، حجم الخسائر التي تم رصدها وتسجيلها خلال أيام العدوان، وبلغت نحو مليار و٢٠٠ مليون دولار، وجاءت تفصيلاً على النحو التالي:

القطاع الصناعي ١٢٢,٥ مليون دولار؛ قطاع النقل والمواصلات ٣ ملايين دولار؛ القطاع الزراعي ٩٣ مليون دولار؛ مرافق الحكم المحلي ٧٠ مليون دولار؛ قطاع الأشغال والإسكان ٧١ مليون دولار.

التمسك ببرنامج المقاومة ونهجها، وفي قدرتها على تقديم نموذج يجمع بين السلطة والمقاومة في مواجهة برنامج المفاوضات ونهجه ونموذج السلطة الملتزمة بشروط ومواصفات اتفاقية كامب ديفيد، فإن ثمة من استنتج أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، كان من شأنها دائماً أن توفر لحركة "حماس" الفرصة لتأكيد ادعاءاتها الكفاحية، لكن من باب من يضطر إلى ذلك.

حركة "حماس" التي لم يرغب عن برنامجها وسلوكها الحرص على تجربتها في الحكم في قطاع غزة، كانت تدرك دوافع وأبعاد الاعتداءات الإسرائيلية، مثلما كان المواطن الفلسطيني في غزة يدرك ذلك أيضاً، فقد حرصت إسرائيل على أن تخضع اعتداءاتها، توقيتاً ووتائر وأهدافاً، لعاملين ثابتين: الأول، عدم رغبتها إطلاقاً في إعادة احتلال قطاع غزة؛ الثاني، عدم رغبتها في التخلص من سيطرة حركة "حماس" على القطاع، أو أن تؤدي اعتداءاتها إلى إنهاء الانقسام بين الفلسطينيين.

إن إدراك كل من "حماس" وإسرائيل لحدود حركة كل منهما، جعل إسرائيل، عن غير رضى، تسكت عن كل ما يتم تداوله تحت الأرض، عبر أنفاق زاد عددها عن ألف نفق بما في ذلك تهريب الأسلحة والمعدات القتالية، والتي كانت تمر من سيناء وعبرها، بمعرفة أو غص نظر على الأقل من طرف الاستخبارات المصرية والإسرائيلية، وربما جميع الاستخبارات الأخرى التي تنشط على الأراضي المصرية.

صحيح أن دخول أسلحة ومعدات

لطلب الحكومة المقالة في غزة، إقامة منطقة تجارية حرة في منطقة رفح بين مصر والقطاع، لكن الرئيس محمد مرسي أصدر قراراً بتزويد قطاع غزة بحاجاته كلها من مواد البناء، الأمر الذي يعني أن حركة ما تحت الأرض (الأنفاق) تتحول بالتدريج إلى فوق الأرض، فهذه المواد ستتم من خلال معبر رفح أو معبر كرم أبو سالم، أي بموافقة إسرائيلية.

كما أخذت السيارات تتدفق إلى قطاع غزة، عبر شركات مصرية - فلسطينية وبناء لاتفاقيات، فضلاً عن أن السولار القطري المحتجز منذ فترة طويلة في مصر بدأ يدخل إلى القطاع.

وعملياً، فقد أدى ذلك إلى انتعاش في قطاع البناء والإنشاءات، إذ ضاهت أسعار مواد البناء الأسعار الرسمية الواردة من المعابر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العاملين في مجال البناء وفق ما يقول الطباع، إلى ٩٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع، وهو أمر في حالة ازدياد مستمر.

والخلاصة هي أن إسرائيل بعد كل عدوان، تدفع قطاع غزة أكثر فأكثر نحو الاعتماد على مصر، وأن "مصر الإخوانية" قد لا تستجيب بالسرعة التي تطلبها حكومة غزة، إلا إنها تبدي استجابة متدرجة ومعللة، نظراً إلى طبيعة الأوضاع التي تعانيها مصر، ورغبة مصر في تجنب رداً أفعال مصرية أو فلسطينية في حال استجابت للطلبات الحمساوية المستعجلة.

## ٢ - التداعيات الأمنية

في ضوء عملية التشكيك المستمرة في مدى جدية حركة "حماس" في

غير جادة في تهديداتها تصعيد عملية "عمود سحاب" إلى عملية برية واسعة لا مبرر لها من ناحية، وتنطوي على مخاوف من أن يتكبد الجيش الإسرائيلي خسائر في الأرواح والمعدات، من ناحية ثانية، بسبب ما تمتلكه المقاومة من أسلحة مضادة للدروع والأفراد على نحو يختلف عما كانت عليه الحال سابقاً. وعملياً، فإن مجريات عدوان "عمود سحاب" ونتائجه نقلت ملف علاقات "حماس" والقطاع مع إسرائيل إلى مستويات إقليمية ودولية، إذ اجتمعت الأوضاع لإنتاج تهدة برعاية وضمانة مصريتين، أرادتهما الأطراف كافة، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، علاوة على مصر وإسرائيل وحركة "حماس".

وقد أكدت نتائج عملية عدوان "عمود سحاب" والتفاعلات التي رافقتها وأعقبته، بما في ذلك التهدة التي تم التوصل إليها، أن حركة "حماس" أصبحت جزءاً فاعلاً من المعادلات السياسية والأمنية في المنطقة، لا يمكن تجاهله أو تجاوزه، كما أنها أكدت أهمية الدور المصري في ضبط سلوك حركة "حماس" وتعديله، علاوة على أن الحركة أكدت بدورها قدرتها على فرض سيطرتها على جميع فصائل المقاومة في القطاع، وعلى ضبط الأمن فيه وعلى حدوده.

وهكذا أرادت إسرائيل استثمار نتائج "عمود سحاب" على ما فيها من مميزات لحركة "حماس"، عبر إقحام مصر على خط المسؤولية في ضبط تسلح الحركة وفصائل المقاومة، كما أرادت أن توفر المبررات الكافية لمساعدة الطرفين، مصر و"حماس"، على التخلي عن الأنفاق،

قتالية إلى قطاع غزة، يشكل تهديداً من مستوى معين، إلا إن إسرائيل كانت على ثقة بأن هذه الأسلحة لا تشكل تهديداً حقيقياً لأمنها، وربما اعتقدت أن في إمكانها سحق القدرة القتالية لفصائل المقاومة في القطاع وقتما تشاء. وفي الوقت نفسه، تمسكت حركة "حماس" بالتهدة الواقعية التي جرى اعتمادها بين الطرفين، وأكدت أنها قادرة على إدارة الشأن الأمني في القطاع عبر ضبط حركة الفصائل الأخرى سواء بالإقناع أو بالإكراه، لكنها أيضاً كانت تعمل كل الوقت على اقتناء مزيد من الأسلحة الصاروخية والمعدات القتالية، وعلى تعزيز البنية التحتية التي تمكنها من اتباع تكتيكات تحقق لها المفاجأة.

وفي وقت سابق للعدوان الأخير، كان القيادي في "حماس"، محمود الزهار، قد وصف إطلاق الصواريخ بأنها غير وطنية، كي يتضح بعد ذلك أن تصريحه كان في إطار التمويه على ما تحضره كتائب القسام، وفصائل المقاومة الأخرى.

لقد انطوت مجريات العدوان الإسرائيلي "عمود سحاب" على مفاجآت أولها، فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في معرفة طبيعة الأسلحة التي أصبحت في حيازة المقاومة، وثانيها، أن التهديد الذي تشكله المقاومة في قطاع غزة، يصعب على إسرائيل قبوله أو التعايش معه، فقد وصلت الصواريخ إلى القدس وتل أبيب، الأمر الذي يهدد بتقويض قدرة الردع الإسرائيلية، ويوسع دائرة المدن والقرى والسكان الذين يتعرضون لهذا التهديد.

لقد كان جميع الفلسطينيين، سياسيين ومواطنين، يدركون أن حكومة نتنياهو

العظيم الاحتجاج على الانقسام، وربما الاحتجاج على سيطرة "حماس" على القطاع، لكن ذلك لم يبدل حقيقة أن "حماس" تتوافر لديها القدرة على مواصلة سيطرتها على القطاع.

وعلى الصعيد الداخلي، فقد أتاحت نتائج التصدي لعدوان "عمود سحاب" الفرصة أمام الزيارة التاريخية التي قام بها لقطاع غزة رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، وأعضاء المكتب السياسي في الخارج، ومن غزة أوحى مشعل بأن الحركة مجتمعة حول شراكته القيادية من موقعه كرئيس للمكتب السياسي مع إسماعيل هنية رجل الحركة الأول في القطاع.

ومن غزة، أدلى مشعل، من موقع المقتدر الوثائق برسوخ حركته وفاعلية دورها، بتصريحات شدد فيها على التمسك ببرنامج المقاومة الذي أكدت أولوياته الأحداث، ودعا من خلالها إلى مصالحة وطنية جادة تلتف حول المقاومة وبرنامجها، وتؤدي إلى تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه بين حركته وحركة "فتح".

وبدا المشهد الفلسطيني كأنه يميل إلى مصلحة حركة "حماس"، إلى أن جرى تعديل هذا المشهد، عندما نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول فلسطين دولة غير عضو، الأمر الذي طرح بقوة معادلة التكامل بين أشكال النضال. وقبل أن يتوقف العدوان، كان وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا في القاهرة بحضور وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، قد رفعوا نبرة الدعم والتأييد للشعب الفلسطيني ومقاومته،

لمصلحة توسيع أطر التبادل التجاري والاقتصادي على سطح الأرض، ونحو مزيد من الخطوات والإجراءات التي تدفع القطاع نحو الاعتماد على مصر.

على أن المسألة لا تزال تدور في إطار لعبة القط والفأر؛ فـ "حماس" ستعمل على الالتزام بالتهديئة، وفي الوقت ذاته ستواصل العمل من أجل تطوير قدراتها العسكرية، بينما ستواصل إسرائيل اعتداءاتها على قطاع غزة، لمنع تطور التهديد الذي تشكله المقاومة إلى تهديد استراتيجي، لكن من دون أن تتجاوز ثوابت الحفاظ على الانقسام والاستمرار بدفع القطاع نحو الانفصال، ومن دون أن تضطر إلى العودة إلى احتلاله.

### ٣ - التداخيات السياسية

وفيراً جاء الحصاد السياسي الذي حققه صمود المقاومة في قطاع غزة، ونجاحها في إفشال العدوان الإسرائيلي، وأيضاً إلحاق الإهانة بـ "الجيش الذي لا يقهر".

على الصعيد الفلسطيني الداخلي كان على حركة "حماس" والفصائل الفلسطينية أن تتوقع تحسّن شعبيتها، فقد أبدت الجماهير الفلسطينية في كل مكان إعجابها بأداء المقاومة، وكادت الحركة الشعبية في الضفة تتطور إلى انتفاضة ثالثة لو أن العدوان استمر فترة أطول، وخصوصاً أن معنويات الناس في القطاع كانت مرتفعة منذ اليوم الأول للعدوان.

وحتى حين خرج مئات آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة احتفالاً بذكرى انطلاق حركة "فتح" في ٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، فإنه كان واضحاً أن بين دوافع ذلك الخروج



لقد فرضت حركة "حماس" نفسها من موقعها على الخريطة السياسية العربية والإسلامية والإقليمية، وأصبحت إلى حد ما مرشحة لتوسيع دائرة علاقاتها، والاعتراف بحقيقة وجودها الفاعل دولياً. وفي الواقع، فإن المكانة التي حققتها حركة "حماس" بفضل تجربتها، وإنجازها على صعيد المقاومة، وصمودها خلال ستة أعوام من الحصار، إنما تفتح الباب أمام مصالحة فلسطينية من غير المرجح أن تؤدي إلى تغير الوضع القائم من حيث سيطرتها على قطاع غزة، وقد يفتح الطريق أمامها لإحداث تغيير لمصلحتها من داخل المؤسسة الفلسطينية من دون أن تضحي بما حقته. إن "حماس" تتصرف على أنها تنتمي إلى المستقبل الذي يعدها في ظل إشارات الربيع العربي "الإخوانية"، بأن تكون سيدة الموقف الفلسطيني، وأن ما حققته في قطاع غزة يشكل قاعدة راسخة لبناء المستقبل الفلسطيني بلون حماسوي. بصورة عامة، فإن مواقف "حماس" وتكتيكاتها، سواء ما يتعلق منها بالشأن الفلسطيني، أو ما يتصل بالشؤون الأخرى، محكومة بهذه القاعدة الطموحة، بما في ذلك إذا وجدت نفسها مضطرة إلى إبداء مزيد من المرونة السياسية التي تسهل عليها تحقيق مزيد من الشرعية العربية والدولية، وأن تكون البديل الفلسطيني سواء من داخل المؤسسة الفلسطينية أو بموازاتها. ■

وأتبعوا ذلك بزيارات للقطاع شارك فيها عدد من الوزراء بمن فيهم الوزير التركي، وقد سبقهم إليها رئيس الحكومة المصرية، هشام قنديل، في إطار سلوك غير مسبوق، يؤكد مدى التعاطف الذي تحظى به "حماس".

ومنذ ذلك الوقت لم تنقطع الزيارات لقطاع غزة، من طرف برلمانيين ووفود حزبية وشعبية ومهنية ونقابية، وكان من أهمها الزيارة التي قام بها لساعات رئيس الحكومة الماليزية محمد نجيب عبد الرازق. وكان الرئيس التونسي المنصف المرزوقي قد أعلن أنه سيقوم بزيارة للقطاع، لكنه على ما يبدو اضطر إلى تأجيلها، كما قيل إن الرئيس السوداني عمر البشير يرغب هو الآخر في القيام بزيارة للقطاع.

هذه الزيارات، سواء التي تمت فعلاً أم التي لم تتم، إنما تدل على أن حركة "حماس" باتت تحظى باعتراف واحترام أوسع من جانب العديد من الحكومات العربية والبرلمانات الشقيقة والصديقة، ومن أحزاب وحركات وجمعيات سياسية واجتماعية كثيرة، الأمر الذي يدق لدى منظمة التحرير الفلسطينية أجراس الإنذار بشأن التنافس على التمثيل والشرعية، وخصوصاً أن أغلبية القيادات الرسمية التي زارت، أو تنوي زيارة القطاع، تنتمي إلى التيار الإسلامي الذي تتسع دائرة حضوره في الفعل العربي الرسمي والشعبي.